دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | الدين والدولة في الأصول الإسلامية والاجتهاد المعاصر |
| المصدر: | المستقبل العربى |
| الناشر: | مركز دراسات الوحدة العربية |
| المؤلف الرئيسي: | الغنوشي، راشد |
| المجلد/العدد: | مج 35, ع 406 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2012 |
| الشهر: | ديسمبر |
| الصفحات: | 15 - 22 |
| رقم MD: | 453862 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | السيرة النبوية ، الشريعة الإسلامية ، حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، العلمانية ، التيارات الدينية ، التاريخ الإسلامي ، الصراعات السياسية |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/453862 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# الدين والدولة في الأصول الإسلامية والاجتهاد المعاصر

**راشد الغنوشي**

**رئيس حركة النهضة التونسية.**

-١-

موضوع علاقة الدين بالدولة من أهم المواضيع التي تواجهنا الآن في تونس، ونحن في مرحلة بناء دستور ونظام جديدين، نطمح أن يكون نظاما ديمقراطيا يحترم حقوق الإنسان.

الموضوع إشكالي ويطرح علينا بالضرورة تناول العلاقة بين الإسلام والعلمانية. هل هي علاقة تضارب وتخارج أم علاقة تداخل؟ متداعيات هذا السؤال هي العلاقة بين الإسلام والحكم، الإسلام والقانون، وكل هذه إشكاليات. يبدو أننا عندما نتحدث عن العلمانية والإسلام، كأننا نتحدث عن الواضحات البينات. بينما قدر من الغموض غير قليل، وقدر من التعدد في الفهم غير قليل، أيضًا، يواجهنا بحيث نحن لسنا إزاء علمانية واحدة بل إزاء علمانيات، وكذا الإسلام أيضًا بحكم ما هو مطروح في الساحة؛ نحن إزاء أكثر من إسلام واحد، أي أكثر من فهم له.

تبدو العلمانية وكأنها فلسفة، وكأنها ثمرة تأملات فلسفية جاءت لمناقضة ومحاربة التصورات المثالية والدينية. غير أن الأمر ليس كذلك؛ إذ ظهرت العلمانية وتبلورت في الغرب كحلول إجرائية، وليست فلسفة أو نظرية في الوجود بقدر ما هي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات طرحت في الوسط الأوروبي. أهم هذه الإشكاليات ظهرت بفعل الانشقاق البروتستانتي في الغرب، الذي مزق الاجتماع الذي كان يدور في إطار الكنيسة الكاثوليكية، بما فرض الحروب الدينية في القرن السادس عشر والسابع عشر. هكذا بدأت العِلمانية (أو العَلمانية)(١).

**النخبة التونسية أكثر تأثرا بعلمانية خصوصية، وهي خصوصية فرنسية، حيث يقصى الدين من المجال العام، وتعتبر الدولة نفسها حارسة الهوية.**

جاءت العلمانية باعتبارها ترتيبات إجرائية لاستعادة الإجماع الذي مزقته الصراعات الدينية. من هنا يأتي السؤال: هل نحن في حاجة إلى العلمانية باعتبارها ترتيبات إجرائية؟ ربما أهم فكرة في خلاصة هذه

(●) في الأصل أوراق هذا الملف، قدمت إلي : ندوة " الدين والدولة في الوطن" التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية في المنطقة الحمامات – تونس، بتاريخ ١٥–١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢. وسيلي هذا الملف ملف ثان.

(١) حتى اللفظ العربي ليس مُتفقا عليه، فاللفظ الأول يبدو وكأنه من العِلم، والأمر ليس كذلك، أما الثاني فهو من العَالم، ويشير إلى كل ما هو دُنيوي، وهو الاستخدام الأقرب.

الإجراءات هي فكرة حيادية الدولة، أي أن الدولة يجب أن تكون محايدة إزاء الديانات ولا تتدخل في ضمائر الناس. الدولة مجالها «العام» بينما الدين مجاله «الخاص». هذا ما انتهت إليه هذه الإجراءات، رغم أنها اختلفت في علاقتها بالدين. في الولايات المتحدة تدخل الدين في المجال العام تدخلا واضحاً؛ فرغم أن هنالك تمايزا، إلا أنه يبقى هنالك تأثير كبير. فخطب الزعماء مشحونة بالتصورات الدينية، وخلال الحملات الانتخابية الدين مطروح، وكذلك الصلاة في المدارس موضوع مطروح، وموضوع الإجهاض وعلاقته بالدين. وذلك في الحقيقة لأن أمريكا أنشأها المهاجرون الإنجيليون الهاربون بدينهم من الاضطهاد الكاثوليكي في أوروبا، ولذلك ينظر إليها على أنها «أرض الميعاد»، الأرض التي تتحقق فيها الأحلام التي وردت في التوراة والإنجيل.

يقول المفكر الفرنسي توكفيل: «إن أقوى حزب في أمريكا هو الكنيسة بطبيعة النفوذ الكبير الذي تتمتع به في المجتمع الأمريكي». والحال ليس كذلك في أوروبا؛ فبينما الذين بإمكانهم أن يؤموا الصلاة في أمريكا يفوق عددهم ٥٠ بالمئة، في أوروبا قد لا يتجاوز عددهم ٥ بالمئة. وفي أوروبا هناك اختلاف في علاقة الدولة بالدين بين المنظور والإرث الفرنسي والإرث الأنكلوسكسوني، حيث يصل الأمر في المملكة البريطانية أن تجمع الملكة بين السلطتين الزمنية والدينية. الفصل الكامل والكبير هو الذي يعرفه الإرث الفرنسي بسبب المصادمات التي حصلت، في تاريخ فرنسا، بين الدولة التي أنشأها الثائرون والإرث الكنسي الكاثوليكي. حتى في أوروبا، إذن، نحن لسنا إزاء تجربة واحدة في العلمانية، غير أن نخبتنا في تونس أكثر تأثرا بعلمانية خصوصية في الحقيقة، حتى في المنظور الغربي، وهي خصوصية فرنسية، حيث يقصى الدين من المجال العام، وتعتبر الدولة نفسها حارسة الهوية. ولذلك فإن الديني بكل رموزه، في هذا المنظور، لا ينبغي أن يتدخل في المجال العام، وهذا الذي جعل فرنسا البلد الوحيد مثلاً الذي لم يقبل غطاء الرأس بالنسبة إلى المرأة المسلمة، بينما لم نر هناك أزمة في أي بلد أوروبي آخر حول موضوع الحجاب. وما ذلك إلا بسبب خصوصية العلاقة المتوترة بين الدولة والدين في خصوصية التجربة الفرنسية، في هذا الموضوع.

ربما أهم إجراء أبدعه النظر العلماني على هذا المستوى هو حيادية الدولة، أي أن الدولة هي الضامنة لكل الحريات الدينية والسياسية، ولا ينبغي أن تتدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك. نحن نتساءل عما إذا كان الإسلام في حاجة إلى مثل هذا الإجراء، أي حيادية الدولة إزاء الديانات.

-٢-

منذ نشأ الإسلام جمع بين الدين والسياسة، بين الدين والدولة، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو مؤسس الدين ومؤسس الدولة في نفس الوقت. وقد كانت البيعة الأولى للمجموعة التي قدمت من يثرب إلى مكة بيعة دينية للرسول صلى الله عليه وسلم أن يؤمنوا بالله ورسوله، لكن البيعة الثانية في السنة الموالية كانت سياسية: أن يحموا النبي ومن معه إذا قدموا إليهم حتى بسيوفهم إن هوجمت المدينة. اسم

«المدينة» هذا هو تعبير مهم جداً: كون هذا المكان كان يطلق عليه اسم «يثرب»، وأصبح يحمل اسم «المدينة» بما يدل بوضوح على أن الإسلام ليس ديناً فقط وإنما يحمل معنى حضاريا؛ فهو نقلة بالناس من مستوى البادية إلى المستوى المديني أو الحضاري، ولذلك اعتبر من الكبائر التبدي بعد تحضر، بمعنى أنه أصبح يعتبر إثما على الذين تحضروا أن يعودوا إلى البادية. ولذلك، لا عجب أن الإسلام مصر الأمصار، فحيثما حل أنشأ المدن، والمدينة التي أنشأها الرسول صلى الله عليه وسلم تدل على أن الإسلام دين حضارة وليس دين بداوة. ولذلك، فإن أول مدينة أنشأها سميت بـ: «المدينة» التي تستحق هذا الاسم بجدارة؛ إذ نقلت تلك القبائل المتناحرة من مستوى بدوي إلى مستوى حضري، أي مستوى الدولة.

كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يصلي بالناس في المسجد، كان إماماً للدين، وفي نفس الوقت، كان إماماً للسياسة يقضي بين الناس، وكان يقود الجيوش، ويعقد المعاهدات ويقوم بكل الإجراءات. من أهم وأول الإجراءات في هذا الصدد، التي تهمنا، هو أنه أول ما نزل في المدينة أنشأ المسجد، والإجراء الثاني هو أنه سن دستورا اسمه «الصحيفة». هذه «الصحيفة»، التي هي ربما من أقدم الدساتير في العالم، تضمنت جملة من مواثيق بين المهاجرين والأنصار بمختلف قبائلهم، الذين اعتبرتهم أمة، والقبائل اليهودية من سكان المدينة الذين اعتبرتهم كذلك أمة، أي يشكلون أمة من دون الناس. وهنا الحديث ليس عن أمة الدين، وإنما عن أمة السياسة. وهنا نقف على أهم مصطلح طرحه الفكر الإسلامي الحديث، عن طريق محمد سليم العوا ومحمد عمارة، وهو «التمايز بين الديني والسياسي» مقابل مفهوم الفصل بين الدين والسياسة في الإطار الغربي.

ففي هذه «الصحيفة» التمايز واضح بين الديني والسياسي، فالمسلمون أمة عقيدة، واليهود أمة عقيدة، وهما مع بقية سكان المدينة يشكلان جمعا يمثل أمة من دون الناس، وهي أمة مفتوحة لمن لم يلتحق بأرضها، كما هي مفتوحة للأجيال القادمة «والذين جاؤوا من بعدهم»، وهذا مفهوم الأمة السياسي. وظل هذا التمايز واضحاً في سلوك النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا اختلط الأمر أحيانًا بين ما هو ديني، سبيله التقيد والإلزام، وما هو سياسي وهو مجال الاجتهاد. أحيانًا كان الأمر يختلط على الصحابة فيسألون النبي صلى الله عليه وسلم هل هذا وحي ملزم أم هو رأي ومشورة؟ فإذا كان الأمر وحيا قال ذلك، وإذا كان سياسياً كان يقول صلى الله عليه وسلم، بل هو الرأي والمشورة. وعندئذ قد يختلفون معه في الرأي. ففي أكثر من مرة خالف الأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم باعتباره رئيسا للدولة. والشيخ الطاهر بن عاشور فصل تفصيلاً جيداً بين ما سماه «مقامات النبي»؛ إذ للنبي مقامات، فإن كان في مقام النبوة فهذا مقام التلقي والطاعة، أما إذا كان في مقام قائد الجيش والسياسة فقد يختار للجيش موقعاً، ويأتي صحابي يقول له: والله أرى أن الموقع الآخر أفضل. وبالفعل يتنازل النبي عن رأيه، ويأخذ برأي هذا الصحابي.

**أول ما نزل النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة أنشأ المسجد، ثم سن دستورا اسمه «الصحيفة» التي هي ربما من أقدم الدساتير في العالم، وفيها التمايز واضح بين الديني والسياسي.**

مر النبي صلى الله عليه وسلم مرة على قوم في المدينة وهم يأبرون النخل، فقال (بحكم أنه قادم من مكة وليس في خبرته معرفة بالزراعة) ما أرى هذا مفيداً أن تضعوا هذا الشيء. فظن أهل المدينة أو قسم منهم أنه وحي، فلم يأبروا النخل تلك السنة فأتى شيصا أي مرا. فسألوه: لماذا أمرتنا بهذا؟ فقال: أنتم أعلم بأمور دنياكم. سفليس من مهمة الدين تعليمنا أساليب الزراعة، وأساليب الصناعة، وحتى أساليب الحكم، وكيف ندير الدولة، لأن كل هذه تقنيات ،والعقل مؤهل فيها إلى أن يصل إلى الحقيقة من خلال تراكم التجارب. مهمة الدين أن يجيبنا عن القضايا الكبرى التي تتعلق بوجودنا، وأصلنا، ومصيرنا، والغاية التي خلقنا لأجلها، وأن يعطينا نظام قيم ومبادئ يمكن أن تمثل توجيهات لتفكيرنا، وسلوكنا، ولأنظمة الدولة التي نسعى إليها، أي مرجعية قيمية.

-٣-

منذ نشأة الإسلام وعبر امتداده التاريخي، لم يعرف هذا الفصل بين الدين والدولة، بمعنى إقصاء الدين عن الحياة. وظل المسلمون منذ العهد النبوي، وحتى يومنا، هذا، متأثرين قليلاً أو كثيرًا بنظرتهم إلى أنفسهم على أنهم مسلمون، وينبغي أن يستلهموا من الإسلام وتعاليمه موجهات لحياتهم المدنية مع بقاء التمييز واضحاً. هذا التمييز بين ما هو ديني وما هو سياسي واضح حتى عند الفقهاء؛ فالفقهاء ميزوا بين نظام المعاملات، ونظام العبادات، حتى اعتبروا الأخير مجال التقيد (الصلاة، الصوم، لماذا نصلي ٥ صلوات؟ لماذا بعضها فيه ٣ ركعات والبعض الآخر ٤؟). هذا مجال الثوابت والتقيد والعقل غير مؤهل في هذا المجال؛ ففي مجال العقائد والعبادات، وعدد محدود من المسائل، العقل غير مؤهل لأن يدرك الحقيقة. ولكن مجال المعاملات هو مجال البحث عن المصلحة، لأن الإسلام جاء لتحقيق مصالح العباد. كما أقر الفقهاء الكبار، من الشاطبي إلى ابن عاشور، أن المقصد الأسنى لنزول الرسالات هو تحقيق العدل ومصالح الناس. هذه المصالح تتحقق من خلال إعمال العقل في ضوء موجهات، ومقاصد، ومبادئ وقيم الدين. لذلك ظل هنالك مجال للمعاملات يعرف تطورا مستمراً، ومنه نظام الدول، وهذه تمثل المتغيرات، بينما ما هو عقائدي وشعائري وما هو قيمي أخلاقي يمثل الثوابت.

كانت الدولة عبر التاريخ الإسلامي متأثرة بالإسلام، على نحو أو آخر، في ممارساتها، والقانون يسنه البشر في ضوء القيم الإسلامية كما يفهمونها. ومع ذلك ظلت الدول إسلامية، لا بمعنى أن قوانينها ومسالكها وتراتيبها وحيية، وإنما هي اجتهاد بشري قد يوافقه اجتهاد ويخالفه آخر، تمارس قدرا من الحياد. عندما أرادت الدولة العباسية، مثلاً، أن تتدخل في فرض فهم للإسلام على الأمة، يذكر أن الإمام مالك طلب إليه المنصور وقال له: لقد كثرت الاختلافات والاجتهادات المنبثقة من الدين الواحد حتى خشي على تشتت الأمة، وطلب منه المنصور جمع كل هذه الأقوال في منظور واحد، وفعلاً كتب

كتاب الموطأ جمعا بين مختلف الأقوال. فأعجب به المنصور، أيما إعجاب، حتى أراد أن يكون القانون الملزم لكل الأمة الإسلامية، لكن الإمام مالك فزع وهاله الأمر وقال: لا تفعل يا أمير المؤمنين! فقد تفرق أصحاب رسول الله في الأمصار ومعهم علم كثير، وهذا ما بلغني أنا، فدع الناس وما يختارون. فظل لشمال أفريقيا مذهب، ولأهل مصر مذهب، ولأهل الشام مذهب آخر. لأنه في غياب كنيسة في الإسلام لا يبقى سوى حرية الاجتهاد، وستتعدد بطبيعة الحال هذه الاجتهادات المنبثقة عن نفس المنبع، ولا ضير في ذلك بما يؤسس لحرية الفكر والاجتهاد ولتعددية سياسية ومذهبية.

-٤-

غير أننا إذا احتجنا إلى سن قانون في ظل هذا التعدد، لا بد لنا من آلية. ولعل أفضل آلية توصل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية، والآلية الانتخابية، التي تفرز ممثلين للأمة بما يجعل الاجتهاد اليوم ليس اجتهادا فرديا وإنما جماعيا يقوم به ممثلو الأمة المنتخبون، وذلك في غياب كنيسة تمثل المقدس فوق الأرض، وحيث ليس هناك من ناطق باسم القرآن والإرادة الإلهية. الإرادة الإلهية تجليها الوحيد في الأمة، التي تعبر عن الإرادة الإلهية من خلال تدافعها، وليس من خلال احتكار إمام أو حزب أو دولة. ولذلك كانت للأمام أحمد ثورة معروفة: أنه، في عهد الإمام المأمون، وهو مثقف كبير، فكر في جمع الأمة على رأي واحد بعد أن لاحظ تشتتها، وكان قد تأثر بمدرسة المعتزلة التي رغم أنها اشتهرت على أنها مدرسة عقلية، ولكن كثيرًا ما أصحاب العقول تغرهم عقولهم ويريدون أن يفرضوا منتوجات عقولهم على الناس. وفعلاً قرر المأمون أن يفرض تفسيراً معيناً للقرآن على الناس، وفهما معيناً للعقيدة الإسلامية. وكانت ثورة الإمام أحمد أن رفض تسلط الدولة على الدين، فاضطهد وعذب، ولكنه في النهاية استطاع أن يؤلب الرأي العام على الدولة حتى تراجع المأمون عن فكرته، وظل العالم الإسلامي اليوم عالماً لا تسيطر عليه أي كنيسة، وظلت أقطار تتبع هذا المذهب، وأخرى ذاك، من دون أن يسلم للدولة بأن لها سلطانا على الدين.

لذلك في حين تمحور الإشكال الغربي حول كيفية تحرير الدولة من الدين، مما أدى إلى ثورات كبيرة لنيل هذه الغاية، فإن وجهاً من وجوه الإشكالية عندنا هو كيف نحرر الدين من الدولة، ونمنعها من التسلط على الدين، وأن يظل هذا الأخير شأناً مجتمعيا متاحا لكل المسلمين بأن يقرأوا القرآن ويفهموا ما شاؤوا. ولا بأس في التعدد الذي يفرض قدرا كبيراً من التسامح. أما إذا احتاج المسلمون إلى قانون، فالآلية الديمقراطية المعاصرة هي خير تجسيد لقيمة الشورى في الإسلام بحيث لا يكون الاجتهاد حينئذ فرديا بل جماعيا من قبل ممثلي الشعب.

غياب الكنيسة مهم جداً في تراثنا، ربما إخواننا الشيعة فقط هم الذين عندهم فكرة المؤسسة الدينية، بما لا توجد في العالم السني مؤسسة دينية، بل توجد فقط مؤسسة علماء، وهؤلاء بطبيعتهم مختلفون وآراؤهم مختلفة. ولهذا نظل نحتاج إلى آلية لسن القوانين، ولا نحتاج إلى عالم واحد، وإنما إلى جملة العلماء

والمثقفين يتداولون في مناخ من الحرية، وفي النهاية مؤسسة التشريع هي الوحيدة المخولة لسن القانون لأنها منتخبة.

-٥-

**إذا احتجنا إلى سن قانون في ظل التعدد، لا بد لنا من آلية. ولعل أفضل آلية توصل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية، والآلية الانتخابية.**

تشهد الساحة السياسية التونسية، اليوم، تجاذبا بين تيارات علمانية قد ننعتها بالمتشددة، وتيارات إسلامية أيضًا قد تنعت بنفس الاسم والصفة، أحدهما يريد فرض اجتهاد في الإسلام من فوق وبأدوات الدولة، أما التيار الآخر فيريد تجريد الدولة من كل تأثر بالإسلام، ويريد تجريد القانون وبرامج التربية والثقافة من كل تأثير ديني في المجتمع. أغرب ما في الأمر أن مجتمعنا لا يتجه الدين فيه إلى انحسار الديني، بل يعرف صحوة واسعة، كما هو الحال في مواطن شتى من العالم كله. وليس ببعيد عنا ما قامت به الكنيسة الكاثوليكية من دور في تطوير أوروبا الشرقية، انطلاقا من القس البولوني البابا جون بول الثاني، ودور الدين في إيصال بوتين إلى منصب الرئاسة حيث احتاج إلى دعم القس الأكبر للأرثوذكس. ففي زمن يشهد فيه العالم صحوة دينية -لا سيما العالم الإسلامي- هناك من يعترض على أي تأثير للدين في سياسات الدولة التعليمية والثقافية. ولكننا، في الحقيقة، لسنا بحاجة إلى أن يفرض الإسلام بأدوات الدولة؛ فالنفوس تجافي كل ما يفرض عليها. إن الإسلام دين شعب وليس دين نخبة، وإنما العامل الأساسي في استمراره ليس هو نفوذ الدولة، ولكن ما يتمتع به من قبول عام لدى معتنقيه، والدولة في كثير من الأحيان كانت كلا على الإسلام. ومع هذا يخشى الكثير ممن ينتمون إلى التيار الإسلامي وغيرهم من تحرر الدين من الدولة، وأن يترك الدين شأناً شعبيا، إنهم لفي خشية وتوجس شديدين من الحرية على الإسلام، وهو أمر يبعث على الأسى.

إن موضوع حياد الدولة فيه قدر غير قليل من المغامرة، إذا كان المقصود هو فصل الدين عن السياسة: باعتبار الدولة منتوجا بشريا والدين تنزلا إلهيا. لقد كان التمييز واضحاً عند المسلمين الأوائل بين ما هو و حي وما هو سياسي، لكن إذا أردنا الفصل، بالمعنى الفرنسي أو تبعاً للتجربة الماركسية، فقد نقدم على مغامرة تضر بالاثنين. إن تحرر السياسة من الدين هو تحويل الدولة إلى مافيا والاقتصاد في العالم إلى نهب، والسياسة إلى نوع من الخداع والدجل، وهذا ما انتهى إليه الأمر في التجربة الغربية، رغم بعض إيجابياتها. فالسياسة العالمية أصبح يتحكم فيها مجموعة من السماسرة الماليين المالكين للمال، وبالتالي للإعلام، ويسيطرون في النهاية على السياسيين.

كذلك حاجة الناس إلى الدين حاجة عميقة، لأن الإنسان في حاجة إلى موجهات روحية وموجهات قيمية، فعندما تختلط عليه الأمور يحتاج إلى مفهوم الحلال والحرام وأن يميز بينهما. وفي غياب

كنيسة تحتكر النطق باسم الحلال والحرام يبقى المجال للتداول بين الشعب والنخب، عبر المفكرين ووسائل الإعلام.

عندما يتحرر الدين من السياسة والدولة، هذا التحرر أيضًا قد يكتسي خطورة؛ لأنه قد تقع انفلاتات ويخرج الأمر عن مجاله. فالسبيل، إذا، إلى معادلة تضمن فيها حريات الناس وحقوقهم، لأن الدين جاء من أجل ضمان حقوق الناس وحرياتهم، هو الرجوع إلى موضوع التمييز بين الدين والسياسة، ونحتاج إلى ضبط ثوابت الدين ومتغيراته.

نحتاج إلى أن يكون المشرعون متشبعين بقيم الدين حتى إذا أرادوا أن يشرعوا، فلا يحتاجون إلى وصاية من وزارة الأوقاف، ولا وصاية من علماء الشريعة لأنهم متشبعون بهذه القيم، وكذلك سائر السياسيين، فهم كلهم يصدرون لا عن الإكراه الخارجي وإنما عن قناعتهم، لأنه لا قيمة لأي ممارسة دينية تصدر عن الإكراه. لا فائدة من تحويل الناس عبر أدوات الدولة القهرية من عصاة إلى منافقين، فالله سبحانه وتعالى خلق الناس أحرارا، إذ يمكن السيطرة على ظواهر الناس، لكن لا يمكن فعل ذلك على بواطنهم (١).

-٦-

الدين مداره الأساسي ليس أدوات الدولة وإنما القناعات الشخصية، أما الدولة فمهمتها تقديم الخدمة للناس قبل كل شيء كمواطن الشغل والصحة الجيدة والمدرسة الجيدة، أما قلوبهم وتدينهم فأمرها إلى الله، إذ إن أعظم قيمة في الإسلام هي قيمة الحرية (٢). ولذلك فالدولة منتسبة إلى الإسلام بقد ما تحرص على أن تتماثل بقيمه بدون وصاية من مؤسسة دينية، لأنه ليس هناك مثل هذه المؤسسة في الإسلام، بل هناك شعب وأمة يقرران لنفسهما عبر مؤسساتهما ما هو الدين.

لذلك عندما أعرض أهل مكة عن الدين، اقترح عليهم النبي خياراً آخر أن «أخلوا بيني وبين الناس»، ولو فعلوا ذلك لما احتاج أن يهاجر ويغادر وطنه. إلا أن بسبب ما كان لدعوته من قوة الحجة

(١) لذلك رأينا نموذجين في موضوع الحجاب مثلا، حجاب تمليه الدولة وأخرى تمنعه. وقد حصل معي في بلد إسلامي حينما كنا في المطار أن كل النسوة في الطائرة كن محجبات، وبمجرد إقلاع الطائرة سقطت الأحجبة. فهذا فشل تربوي حقيقي لأن وسائل التربية في تلك الدولة لم تستطع أن تضمن التدين إلا عبر وسائل القهر. في بلد آخر، مثل الذي كنا نحياه في تونس في عهد الدكتاتور المخلوع بن علي، كانت المرأة تمنع بوسائل الدولة أيضًا القهرية من أن تعبر عن نفسها في المظهر الذي تريد، فهذا فشل وذاك فشل.

(٢) ولذلك عارضت كل سبيل لإكراه الناس على أى أمر، وطرحت موضوعا شائكا في بعض المواطن وهو ما يسمى بالردة، بمعنى أن مهمة الدولة أن تحد من حرية الناس في الاعتقاد. إذا كان مبدأ لا إكراه في الدين متفقا عليه، فقد دافعت عن مبدأ الحرية في الاتجاهين: حرية الولوج في الدين ومغادرته لأنه لا معنى لتدين يقوم على الإكراه، لا حاجة للأمة الإسلامية إلى منافق يبطن الكفر ويظهر الإيمان والإسلام، لأنه لم يتعزز صفها بإضافة من هذا القبيل، فالحرية هي القيمة الأساسية التي يلج بها الإنسان دار الإسلام، فالناطق بالشهادتين يعبر عن قرار اختياري وفردي قوم عن وعي وبينة.

ومن جاذبية ما استطاعوا أن يواجهوها بأطروحة أخرى، ولذلك يعتبر المسلمون حجة الإسلام قوية، ولا يحتاجون إلى أن يمارسوا معها الإكراه على الناس، فعندما يقول صوت الإسلام «هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»، هذا التحدي لا يقال في واد لا أنيس له، وإنما يطرح هذا المسلم تحديه في قلب الصراع الفكري والسياسي.

**العلمانية ليست بالفلسفة الإلحادية، وإنما هي إجراءات وترتيبات لضمان حرية المعتقد والفكر.**

فجانب كبير من المناقشات والجدل الذي يدور في خضم هذا الصراع، ببلادنا اليوم، هو التباس في المفاهيم حول العلمانية وحول الإسلام في نفس الوقت. يرفع جزء مهم من هذا الالتباس لو استبنا أن العلمانية ليست بالفلسفة الإلحادية، وإنما هي إجراءات وترتيبات لضمان حرية المعتقد والفكر. ولذلك ميز عبد الوهاب المسيري في كتاباته بين علمانية جزئية وعلمانية شاملة، مثل تلك التي يمثلها النموذج اليعقوبي في تاريخ فرنسا الذي شن حربا على القساوسة ورفع شعار: «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس». وهذا المفهوم للعلمانية يعبر عن خصوصية فرنسية، وليس معبرا عن العلمانية باعتبارها ترتيبات إجرائية لضمان الحرية في المجتمع.

وهناك بنفس القدر، أيضًا، غموض حول الإسلام لدى من يعتقد أن الإسلام سينتصر إذا صادر حريات الناس وفرض الصلاة والصيام والحجاب بالقوة، في حين يعتبر هذا لو حدث فشلا وليس نجاحا، إذ لا ينتج إكراه الناس على الدين إلا منافقين، وقد اعتبر الله سبحانه وتعالى النفاق أكبر جريمة، إذ المنافقون في الدرك الأسفل من النار، وهم أسوأ فئة من الناس.

ينبغي علينا إذن أن نقبل مبدأ المواطنة، وأن البلاد ليست ملكاً لزيد أو لعمرو أو لهذا الحزب أو ذاك، ولكنها ملك لكل مواطنيها، وهم جميعاً، بغض النظر عن معتقداتهم أو أجناسهم إن كانوا ذكورا أو إناثا، أعطاهم الإسلام الحق أن يكونوا مواطنين يتمتعون بنفس الحقوق: بأن يعتقدوا بما شاءوا ضمن إطار احترامهم لبعضهم البعض، وأن يتصرفوا وفق القانون الذي هم يسنونه عبر ممثليهم في البرلمان.